

Distr.: General
18 October 2001
Arabic
Original: English



تقرير الأمين العام عن إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية للفترة من ٢٥ تموز/يوليه إلى ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١

أولا - مقدمة

٣ - وينقسم هذا التقرير إلى ثلاثة أجزاء، يتضمّن الأول منها تقييما للتقدم المحرز في تنفيذ العناصر الأساسية لولاية إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية. ويعرض الجزء الثاني من هذا التقرير معلومات مستكملة عن الجهود المبذولة في دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية في تيمور الشرقية. ويوضح الجزء الثالث التنظيم الهيكلي المقترح للبعثة الخلف لإدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية بعد الاستقلال، فضلا عن الموارد اللازمة لإتمام الولاية التي منحها مجلس الأمن والمنصوص عليها في القرارين ١٢٧٢ (١٩٩٩) و ١٣٣٨ (٢٠٠١).

١ - يُقدم هذا التقرير وفقا لقرار مجلس الأمن ١٣٣٨ (٢٠٠١) المؤرخ ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١، الذي قرر بموجبه تمديد ولاية إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية لغاية ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢. وقد أكد المجلس، في ذاك القرار، الحاجة إلى وجود دولي كبير في تيمور الشرقية بعد الاستقلال، وطلب إلي أن أقدم توصيات مفصّلة في هذا الشأن، وأن توضع هذه التوصيات بالتشاور الوثيق مع شعب تيمور الشرقية وبالتنسيق مع سائر الجهات الفاعلة الدولية والثنائية المعنية.

ثانيا - الانتقال إلى الاستقلال

ألف - التطورات السياسية

٤ - منذ تقريره الأخير المؤرخ ٢٤ تموز/يوليه، اتخذت ثلاث خطوات مهمة في مواصلة التقدم نحو الاستقلال لتيمور الشرقية: انتخاب جمعية تأسيسية؛ وبدء عملية وضع مشروع دستور في فترة ٩٠ يوما؛ وتشكيل مجلس وزراء يتألف بأكمله من تيموريين شرقيين.

٥ - وعقب الانتخابات السلمية للجمعية التأسيسية في ٣٠ آب/أغسطس، التي شارك فيها ٩١,٣ في المائة من

٢ - ويصف هذا التقرير التطورات المستجدة في تيمور الشرقية منذ تقريره المؤرخ ٢٤ تموز/يوليه ٢٠٠١ (S/2001/719)، والتقدم المحرز في التخطيط لوجود دولي في تيمور الشرقية بعد الاستقلال. وخلال هذه الفترة، تلقى المجلس إحاطة إعلامية عامة في ٣٠ تموز/يوليه (انظر S/PV.4351)، وإحاطة إعلامية خاصة في ١٠ أيلول/سبتمبر عن الاستعدادات لانتخابات ٢٣ آب/أغسطس، وإحاطة إعلامية عامة عن نجاح عملية الانتخاب للجمعية التأسيسية (S/PV.4367).

٨ - ولا شك في أن العلاقات الإقليمية القوية ستلعب دوراً رئيسياً لضمان الاستقرار الطويل الأمد والتنمية لتييمور الشرقية. وفي تطوّر مرحّب به، دعت رئيسة إندونيسيا، ميغاواي سوكارنوبوتري ممثلي الخاص، ومعه ماري ألكاتيري، رئيسة الوزراء، وخوسيه راموس - هورتا، وزير أقدم للشؤون الخارجية، بالإضافة إلى زانانا غوسمايو، لعقد اجتماعات في جاكارتا بتاريخ ١٢ أيلول/سبتمبر. وقد تركّزت المناقشات على ضرورة حل المسائل العالقة، بما فيها المسائل المتعلقة بالحدود، والمعاشات، والعبور البري بين جيب أوكوسي وتيمور الشرقية، والتعاون الثقافي، والمنح الدراسية.

باء - إنشاء إدارة عامة قادرة على أداء وظائفها

الإدارة المدنية

٩ - إن إنشاء إدارة عامة فعالة وقادرة على أداء وظائفها عنصر جوهري في الولاية الشاملة الممنوحة للإدارة الانتقالية بموجب قرار مجلس الأمن ١٢٧٢ (١٩٩٩)، وقف عنصر حاسم في تعزيز بيئة اجتماعية واقتصادية وسياسية مستقرة وأمنة.

١٠ - وبالإضافة إلى التطورات السياسية التاريخية المعروضة أعلاه، فقد تحقق عدد من أوجه التقدم الأساسية في السنتين الماضيتين في بناء الخدمة المدنية، ومؤسساتها من القاعدة وما فوق. ولغاية أواسط أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، كانت الإدارة الانتقالية قد وظفت حوالي ٩ ٥٠٠ موظفاً من موظفي الخدمة المدنية من التيموريين الشرقيين، يشكلون حوالي ٩٠ في المائة من العدد المستهدف المتبقي والمحدد بـ ١٠ ٥٠٠ موظفاً. وازداد عدد النساء الموظفات إلى ما يتجاوز ٢ ٤٠٠ موظفة، أي ٢٥ في المائة من مجموع الموظفين. وخلال الأشهر القليلة الماضية، عقدت أكاديمية الخدمة المدنية التابعة للإدارة العامة لتييمور الشرقية حلقات

الناخبين المؤهلين للانتخاب، أعلنت اللجنة الانتخابية المستقلة النتائج النهائية المصادق عليها في ١٠ أيلول/سبتمبر، واعتبرت أن المعايير اللازمة لكي يكون الانتخاب حراً ومنصفاً قد استوفيت. وفي ١٥ أيلول/سبتمبر، استمّع ممثلي الخاص، سيرجيو فييرا دي مللو، إلى حلف اليمين من ٨٨ عضواً في الجمعية التأسيسية.

٦ - وأنشأت الجمعية، بعد أن وضعت واعتمدت نظامها الداخلي في ٨ تشرين الأول/أكتوبر، لجنة لتقديم توصيات بشأن الدستور وللإشراف على وضع مسودته. ووضعت في متناولهم تقارير اللجان الدستورية الـ ١٣، التي توجز الآراء التي عبّر عنها ما يزيد على ٣٦ ٠٠٠ تيموري. وتشمل الموضوعات قيد الدرس: السيادة الوطنية والإقليمية؛ اسم البلد وعلمه؛ نُظُم الحكم، بما في ذلك النظم الرئاسية وشبه الرئاسية، والمركزية واللامركزية؛ الاقتصاد والضريبة والاستثمار؛ اللغة والجنسية. وقد أتم أعضاء الجمعية دورة تدريبية من ثلاثة أيام بالتعاون مع الاتحاد البرلماني الدولي، وهي الأولى لسلسلة من الدورات التدريبية بشأن المسائل الإجرائية، وممارسات العمل التشريعي والتجربة الدستورية الدولية المقارنة.

٧ - وفي ٢٠ أيلول/سبتمبر، قام ممثلي الخاص بتعيين 'الحكومة الانتقالية الثانية'. ويعكس تعيين ٢٠ وزيراً، ونواب الوزراء وأمناء الدولة، وجميعهم من التيموريين، على نحو واسع، نتيجة انتخابات ٣٠ آب/أغسطس، فضلاً عن الخبرات الفنية القطاعية، مع التشديد على تمثيل الشباب والتمثيل الجغرافي. ويرأس مجلس الوزراء، الذي يتزعمه رئيس الوزراء، ماري ألكاتيري، الحكومة الانتقالية ويشرف على الإدارة العامة لتييمور الشرقية. وهذه هي المرة الأولى التي يتولى فيها تيموريون شرقيون السلطة التنفيذية في تيمور الشرقية، وإن كان ذلك في إطار السلطة العامة لممثلي الخاص.

دراسية، وحلقات عمل، وبرامج دراسية في الإدارة العامة والحكم، فضلا عن التدريب بغرض تنمية المهارات الحاسوبية واللغوية. وحتى الآن، قامت الأكاديمية، بالتعاون مع مكتب إدارة المقاطعات، بتدريب ما يزيد على ٣٤٠٠ موظفا من موظفي الخدمة المدنية للمقاطعات في تيمور الشرقية. ويجري استخدام أكاديمية الخدمة المدنية أيضا على نحو منتظم كمكان برامج تدريب المديرين في تيمور الشرقية والتي يمولها المانحون.

المالية العامة

١٤ - تتطلب المالية العامة لتيمور الشرقية إدارة يقظة بشكل خاص في السنة المالية ٢٠٠١-٢٠٠٢ لمواجهة المشكلات الحالية والمستقبلية المحتملة. فالضغوط الكبيرة على الميزانية الوطنية الحالية تولدت من إعادة تشكيل الإدارة وتكاليف الانتقال إلى الاستقلال. إضافة إلى ذلك، يُحتمل أن يكون لتقليص قوام الإدارة الانتقالية في عام ٢٠٠٢ تأثير سلبي على إيرادات مرحلة ما بعد الاستقلال، ومنها ضريبة الخدمة، والرسوم على المستوردات.

١٥ - إن مستوى الإنفاق العام المحدد في إطار الميزانية الوطنية يجب أن يضمن تمويل القطاعين الاجتماعي والاقتصادي على نحو ملائم، مع مراعاة القدرة الاحتوائية والضريبة للاقتصاد على المدى المتوسط. والتعقيد الذي تتسم به إدارة المالية العامة لتيمور الشرقية تزيده تفاقما الحاجة إلى الحصول على دعم المانحين للصندوقين الاستئمانيين الأساسيين (الأول يمول الميزانية الوطنية، والثاني يدعم استثمار رأس المال والانتعاش) في الوقت الذي يجري فيه تنسيق المساعدات الأخرى الثنائية والمتعددة الأطراف. ولا بد لتيمور الشرقية، حتى مع الإيرادات المرتقبة من عائدات النفط والغاز، أن تقوم بإدارة مواردها الضئيلة بشكل يقظ. وكما جرى التحذير منه في اجتماع المانحين المعقود في كانبيرا في حزيران/يونيه ٢٠٠١، فإن الميزانية المتكررة في السنوات اللاحقة تحتاج إلى دعم مالي مهم. وما زال السعي جاريا للحصول على أموال من المانحين لسد العجز المالي البالغ ٢٠ مليون دولار هذه السنة.

١١ - ولكن، ورغم التقدم الجاري في عمليات التوظيف والتدريب، فإن الإدارة المدنية لتيمور الشرقية ما زالت تعتمد اعتمادا كبيرا على الموظفين الدوليين سواء كان ذلك في الوظائف الاستشارية أو وظائف تأدية الخدمات للمواطنين مباشرة، وعلى الخدمات التي تقدمها البعثة التابعة للإدارة الانتقالية. ولكن ما زال الأمر يحتاج إلى عمل الكثير لتحويل الإدارة إلى إدارة وطنية مستدامة وحيوية يتولى شؤونها موظفو الخدمة المدنية من التيموريين الشرقيين، وتتمتع بأطر عمل سياسية وتنظيمية وتشغيلية قوية.

١٢ - ما زالت المهارات والقدرات الإدارية الفنية التي يتمتع بها العديد من موظفي الخدمة المدنية محدودة، لا سيما في المواقع الإدارية العليا وفي المجالات التي يطغى عليها الطابع التقني والفني في الإدارة الحكومية، والمجالات التي هي مدعاة لقلق خاص تتمثل في المالية العامة، والقضاء، والإدارة العليا، وإنشاء النظم الإدارية المركزية للحكومة والمحافظة عليها.

١٣ - فضلا عن ذلك، إن المحافظة على أداء الخدمات الحكومية مع خفض اعتمادها على الدعم الذي تقدمه الإدارة الانتقالية يتطلب إدارة دقيقة للتوقعات، واتخاذ قرارات صعبة لضمان وضع معايير واقعية ومستدامة للخدمات قبل الاستقلال. فمن الوجهة الواقعية، لا يُحتمل أن تحافظ حكومة الاستقلال على مستوى الخدمات المالية

١٦ - وستحتاج إدارة المالية العامة إلى حد أدنى من الدعم التقني الدولي في الفترة التالية للاستقلال للإفادة من التقدم الذي أحرز ومتابعته. وبدون هذا الدعم، فإن مخاطر سوء إدارة المالية العامة من شأنه أن يهدد مجمل أداء الإدارة، فضلا عن ثقة المانحين في تيمور الشرقية.

العدالة

١٧ - يواصل مكتب نائب المدعي العام للجرائم العادية توجيه التحقيقات في ما يزيد على ٤٠٠ قضية جنائية تتعلق بجرائم مرتكبة منذ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩. وقد أصدرت المحاكم الابتدائية أحكاما قضت فيها بعقوبات في ٢٨ محاكمة في الفترة بين ١ آب/أغسطس و ٣١ أيلول/سبتمبر.

١٨ - وتشكل العدالة التقليدية جزءا من نظام السلطة في تيمور الشرقية، التي تنظم الحياة اليومية لأغلبية سكان البلاد. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، عُقدت حلقة عمل بشأن العدالة التقليدية، أبرزت الحاجة إلى تحديد طريقة يمكن بها استخدام القانون العرفي لإكمال نظام العدل الرسمي.

١٩ - ويستمر تدريب موظفي السجون، حيث يتلقى جميع الموظفين تدريبا في مجال السياسات والإجراءات الطارئة والعادية. ويستمر توظيف مزيد من الموظفين القائمين على السجون. وفي أيلول/سبتمبر، بدأت وحدة حقوق الإنسان برنامجا تدريبيا في مجال حقوق الإنسان لصالح الموظفين القائمين على السجون في تيمور الشرقية، في كل من سجن غلينو ويكورا. وأكدت الدورات التدريبية على معايير الأمم المتحدة لمعاملة المحتجزين والمسجونين، وكذلك على القاعدة التنظيمية ٢٧/٢٠٠١ لإدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية، الصادرة حديثا والمتعلقة بإنشاء دائرة للسجون في تيمور الشرقية.

٢٠ - غير أن النظام القضائي لا يزال في مرحلة التكوين، وسيحتاج إلى العناية عن كثب وبصورة مستمرة. وليس لدى تيمور الشرقية سوى ٢٥ قاضيا و ١٣ مدعيا عاما، ولم يتجاوز أغلبهم مرحلة التعليم الثانوي ولا تتجاوز مدة تدريبهم وتجربتهم سنتين. وفي بعض المناسبات أُصدرت أحكام غير مناسبة، مما أدى إلى إعادة المحاكمة، كما وقعت حالات تهديد أثناء المحاكمات. وفي إحدى الحالات أدى ذلك إلى إغلاق محكمة بوكو لمدة طويلة. وأسفر نقص الموارد، بما فيها المترجمون الفوريون، عن تأخير جلسات الاستماع وإطالة مفرطة في احتجاز المشتبه فيهم.

٢١ - وسعيا لزيادة فعالية نظام المحاكم والإسراع في العملية القضائية، أُصدرت القاعدة التنظيمية ٢٥/٢٠٠١ في ١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١. وأدخلت هذه القاعدة عدة تدابير جديدة، منها تعيين مدير للقضاة لكل محكمة من محاكم المقاطعات، وإمكانية تقديم بعض القضايا الآن للمحاكمة أمام قاض واحد، وتعزيز سلطات الإشراف الممنوحة لرئيس محكمة الاستئناف لتيمور الشرقية.

٢٢ - بيد أنه من الواضح أن نظام القضاء في تيمور الشرقية سيستمر في الاحتياج إلى دعم دولي كبير بعد الاستقلال، وخاصة في مجال الخبرة القضائية. وأي تسرع في سحب هذا الدعم سوف يضر بالأمن، حيث إنه يُحتمل أن يُضعف إلى حد كبير العملية القضائية وسيادة القانون، مما يضر بعودة اللاجئين وبالمصالحة.

الشرطة

٢٣ - واصلت الشرطة المدنية للأمم المتحدة، التي يبلغ قوامها ٤٨٥ ١ فردا، أداء دورها المزدوج المتمثل في إنفاذ القانون والنظام وتدريب دائرة شرطة تيمور الشرقية. ولا يزال معدل الجرائم المبلغ عنها منخفضا.

مؤسسي لجيش الدفاع عن تيمور الشرقية. وتمت صياغة مدونة للانضباط العسكري وغيرها من النظم الإدارية.

جيم - خلق بيئة أمنية مستقرة

الأمن

٢٧ - لقد استمر تناقص أنشطة الميليشيات على جانب تيمور الشرقية من خط التنسيق التكتيكي (الحدود غير الرسمية المتفق عليها بين إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية والقوات المسلحة الإندونيسية، في انتظار ترسيم الحدود رسمياً). وفي غضون الفترة المشمولة بالتقرير، لم تقع سوى حادثي احتكاك بين العنصر العسكري للإدارة الانتقالية وأشخاص غير معروفي الهوية يُعتقد أنهم معادون، وحادثة ثالثة تتعلق بإطلاق النار من قبل جندي إندونيسي يلبس الزي المدني في مقاطعة كوفاليمبا. وتناقص بشكل ملموس عدد التقارير التي تفيد برؤية ميليشيات أو أشخاص مشتبّه فيهم على طول خط التنسيق التكتيكي. غير أن تحديد الهويات في حوادث العبور غير القانوني للحدود ازدادت صعوبة، مع اتساع نطاق الاتجار غير الشرعي والسرقة عبر الحدود.

٢٨ - وقد زاد عدد الأسواق غير المشروعة وحجمها بجوار خط التنسيق، وهناك مشاعر قلق هامة تتعلق بالأمن، بينما تحاول مجموعات مسلحة مختلفة السيطرة على هذه الأسواق وتنظيمها لأغراضها الخاصة. وقد بدأت إدارة الأمم المتحدة الانتقالية والسلطات الإندونيسية حديثاً إجراء مناقشات بشأن نظام شامل للحدود بين تيمور الشرقية وإندونيسيا، وهو عنصر أساسي لا بد منه لاستقرار الحدود، ولكن ذلك سيتطلب قدراً كبيراً من الوقت والموارد قبل التوصل إلى حل.

٢٩ - ويستمر ورود تقارير عن نشر معلومات مضللة وتهديدات في مخيمات اللاجئين، مثلما ورد في تقرير

٢٤ - وفي ٣٠ أيلول/سبتمبر، بلغ قوام دائرة شرطة تيمور الشرقية ١٠٦٨ فرداً، منهم ١٢٦ تمت ترقيتهم إلى مناصب قيادية. وفي ١٥ تشرين الأول/أكتوبر، عُين المدير السابق لكلية الشرطة مفوضاً لدائرة شرطة تيمور الشرقية. ويشارك كبار الموظفين في دورات متخصصة وتجديدية تتعلق بالإدارة والترقية؛ ويتم استعراض أدائهم على فترات منتظمة، ويوفر لهم تدريب إضافي عند اللزوم. وقد بدأ تدريب الوحدة البحرية، ويستمر تدريب فرق مراقبة الجماهير. ويُدير التيموريون وحدة الحماية الخاصة وكلية الشرطة ووحدة أمن المطار ووحدة أمن الميناء. ويتم وضع الصيغة النهائية لخطة متوسطة الأجل لتنمية دائرة شرطة تيمور الشرقية، إلا أن الحاجة ستدعو إلى تقديم المانحين الدعم لتنمية الدائرة، خاصة فيما يتعلق بتشديد المرافق الأساسية والتجهيز والنقل والاتصالات.

٢٥ - وقد وفرت إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية مواد وتدريبات متعلقة بحقوق الإنسان لأعضاء دائرة شرطة تيمور الشرقية. وتم إنتاج بطاقات جيب تتعلق بحقوق المتهمين والمشتبه فيهم وتوزيعها على أعضاء دائرة شرطة تيمور الشرقية والشرطة المدنية للأمم المتحدة، لتكون بمثابة مرجع في تناول يدهم.

جيش الدفاع عن تيمور الشرقية

٢٦ - أنشئ مقر جيش الدفاع عن تيمور الشرقية في ديلي، ومركز التدريب الجديد في ميتينارو جاهز لأداء وظائفه. وإلى اليوم أنهى ٥٩٤ من أصل ١٥٠٠ من الجنود النظاميين تدريبهم الأساسي، ومن بين هؤلاء يتابع ١٤٦ فرداً التدريب العالي و ٥٠ يتدربون للالتحاق بعنصر البحرية الصغير. كما تم توظيف ٣٤٧ طالباً عسكرياً إضافياً للالتحاق بجيش الدفاع، ويجري تدريبهم. ويجري بصورة منتظمة إنشاء إطار

القضايا التي وقعت في شهري نيسان/أبريل وأيلول/سبتمبر ١٩٩٩، وذلك في مقاطعات ليكويكا وديلي وكوفاليم فقط. وهذا الإجراء يستثني العديد من الجرائم الفظيعة التي اقترفت في عام ١٩٩٩. ويؤمل أن تبدأ المحكمة عملها قريباً وأن تتخذ حكومة إندونيسيا الخطوات اللازمة لتوسيع ولايتها لكي تغطي جميع الجرائم المرتكبة ضد حقوق الإنسان في تيمور الشرقية من كانون الثاني/يناير إلى تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩.

٣٢ - ويؤمل أيضاً أن تقوم المحكمة العليا الإندونيسية قريباً باستعراض مرض للأحكام المفرطة في التساهل، التي ثبتتها حديثاً المحكمة العليا لجاكرتا، والتي أصدرتها في حق ستة رجال بخصوص قتل ثلاثة موظفين تابعين لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في ٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ في تيمور الغربية. وفضلاً عن ذلك، تدعو الحاجة إلى بذل جهود مجددة لكفالة تنفيذ مذكرة التفاهم بشأن التعاون في المسائل القانونية والقضائية ومسائل حقوق الإنسان، التي أبرمت بين إندونيسيا وإدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية في ٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٠.

٣٣ - وقد أودع مكتب المدعي العام لتيمور الشرقية إلى اليوم ٣٢ قرار اتهام يتهم فيها ٦٢ فرداً بارتكاب جرائم ضد الإنسانية ارتكبت بين ١ كانون الثاني/يناير و ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩. ومن بينها اتهامات بجرائم القتل والطرْد في سامي (مقاطعة مانوفاهي) وبجرائم القتل والطرْد والإبادة في جيب أويكوسي. ويشكل تقديم المتهمين للمحاكمة بتهمة الإبادة سابقة. وقد تم عرض ثلاث عشرة قضية على الفريق الخاص المعني بالجرائم الخطيرة التابع لمحكمة مقاطعة ديلي. وإلى اليوم أُصدرت إحدى عشرة إدانة، ورفعت دعوى استئناف ضد إحداها، وتتراوح أحكام السجن الصادرة بين ٧ و ١٥ عاماً. وقد وصلت المحاكمة

السابق (انظر S/2001/719، الفقرة ٥٨). ومن المتوقع أن تستمر نواة من الميليشيات المتشددة في تيمور الغربية في تشكيل خطر محتمل على تيمور الشرقية بعد الاستقلال. وقد قامت القوات المسلحة الإندونيسية والشرطة الإندونيسية بعمليات لتقييد حركة الميليشيات، وعلى الأخص فيما يتعلق بأي نوع من أنواع الأنشطة شبه العسكرية. وأعلنت القوات المسلحة والشرطة الإندونيسية بأنها تواصل عمليات المسح بحثاً عن الأسلحة في مخيمات اللاجئين بتيمور الغربية.

٣٠ - وقد وقعَ العنصر العسكري من إدارة الأمم المتحدة الانتقالية والقوات المسلحة الإندونيسية اتفاقات جديدة لتحسين التعاون الأمني. وتم التوقيع على "الترتيب العسكري الفني" في دنباسار في ٢٨ آب/أغسطس أثناء الاجتماع المشترك بين القيادات الذي جرى بين القائد الإقليمي للقوات المسلحة الإندونيسية اللواء وليام دا كوستا وقائد القوة السابق الفريق بونسراغ نيوميراديت، الذي كانت قد انتهت فترة انتدابه وخلفه الفريق ويناي بهاتياكول. ويحل الترتيب العسكري الفني محل مذكرة التفاهم المؤرخة ١١ نيسان/أبريل ٢٠٠٠، ومن شأن هذا الترتيب العسكري أن يُحسّن التفاهم العملي بين العنصر العسكري للإدارة الانتقالية والقوات المسلحة الإندونيسية فيما يتعلق بتقاسم المعلومات وتنسيق النشاط العسكري بجوار خط التنسيق.

الجرائم الخطيرة

٣١ - في ١ آب/أغسطس أصدرت الرئيسة ميغاواتي سوكارنوبوتري تعديلاً للمرسوم الرئاسي المؤرخ ٢٣ نيسان/أبريل ٢٠٠١، الذي كان يقضي بإنشاء محكمة حقوق إنسان مخصصة لمعالجة الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان في تيمور الشرقية. وبينما وسع المرسوم الجديد ولاية المحكمة، إلا أنه لا يزال محدوداً فهو لا يسمح إلا بمحاكمة

إلى ٨٠ ٠٠٠ لاجئ في إندونيسيا. وقد أعلنت حكومة إندونيسيا أنها لن تقدم معونة إنسانية للاجئين بعد شهر كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١.

٣٧ - وتمثل الأولوية الآن في ضمان حرية اللاجئين في العودة بصورة طوعية إلى تيمور الشرقية، مع وجود خيار ثانوي يتمثل في إعادة التوطين المحلي الطوعي في إندونيسيا. وبهذا الخصوص تظل التقارير التي تفيد بتوجيه عناصر الميليشيات تهديدات إلى اللاجئين تثير القلق.

٣٨ - وقد أوصى تقرير بعثة التقييم المشتركة بين وكالات الأمم المتحدة الموفدة إلى تيمور الغربية بوضع مذكرة تفاهم بين الأمم المتحدة وحكومة إندونيسيا، تحدد المسؤوليات والمتطلبات الأمنية التي يجب توفرها قبل عودة وكالات الأمم المتحدة إلى تيمور الغربية، بما فيها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. والمفاوضات بين حكومة إندونيسيا والأمم المتحدة مستمرة.

المصالحة

٣٩ - تواصل إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية إعداد السكان في الأحياء لاستقبال العائدين، وتيسير إدماجهم بصورة سلمية ومصالحتهم للمستقبل البعيد. ورغم وجود بعض القلق من عمليات انتقام ضد بعض العائدين في المستقبل، فإن أحداث العنف كانت قليلة للغاية.

٤٠ - وإذا كان مرتكبو الجرائم الخطيرة لا بد أن يمثلوا أمام المحاكم، فإن المتورطين في الجرائم الأخف ستتولى أمرهم لجنة الاستقبال والحقيقة والمصالحة. كما أن اللجنة مخولة بعقد جلسات استماع وطلب شهود للتوصل إلى الحقيقة عن الأحداث ذات الصلة التي حدثت في تيمور الشرقية في المدة من ٢٥ نيسان/أبريل ١٩٧٤ إلى ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩. وستمارس هذه اللجنة عملها لمدة سنتين، ثم ترفع تقريرها وتوصياتها إلى الحكومة بناء على ما تتوصل إليه من

الأولى للجرائم ضد الإنسانية في قضية لوس بالوس (مقاطعة لوتم) إلى مراحلها الختامية.

٣٤ - وقد أعاق النقص في المحققين والمدعين العامين ذوي الخبرة وعدم توافر العدد الكافي من القضاة ذوي الخبرة إصدار قرارات الاتهام وتقديم المتهمين للمحاكمة، وأثار ذلك شيئا من الانتقاد من طرف الدول الأعضاء ومجموعات الدعوة العالمية. وقد لعب مكتب نائب الممثل الخاص دورا مباشرا في معالجة هذه المشاكل، وفي التنظيم المستقبلي لوحدة الجرائم الخطيرة. ولو توافرت جميع الموارد اللازمة لوحدة الجرائم الخطيرة، فإن الوحدة ستتمكن بحلول منتصف ٢٠٠٢ من إتمام التحقيقات وتوجيه لوائح الاتهام في أهم عشر قضايا من الجرائم المقترفة في حق الإنسانية.

اللاجئون

٣٥ - منذ تقرير الأخير المقدم إلى مجلس الأمن (S/2001/719)، ساعدت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والمنظمة الدولية للهجرة وإدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية، بتنسيق جيد مع فرقة العمل الإندونيسية المعنية باللاجئين (في تيمور الغربية)، على إعادة أكثر من ٦٠٠ ٢ لاجئ. وكما كان متوقعا بدأت كل من حركات العودة المنظمة والتلقائية في التزايد بعد الانتخابات. وبلغ إجمالي عدد العائدين من اللاجئين في شهر أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، ١ ٨٠٠ شخص، مقارنة بـ ٦٠٣ عائدين في آب/أغسطس. وفي أيلول/سبتمبر عاد ٩٩٤ لاجئا من مقاطعة أينارو و ٢٥٧ لاجئا من مقاطعتي كوفاليم وأينارو عبر ساليلى الواقعة في مقاطعة كوفاليم، في عمليات نظمتها إدارة الأمم المتحدة الانتقالية. وساعد وجود شانانا غوسماو وما قدم من دعم على تنفيذ هاتين العمليتين.

٣٦ - ومنذ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩ عاد ١٨٥ ٥١٩ لاجئا إلى تيمور الشرقية، ويظل ما يقدر بحوالي ٦٠ ٠٠٠

الأسواق الريفية ونظم الإقراض. وهو ما يفسر ضخامة الاستثمارات العامة المستمر في المناطق الريفية، لموازنة تدفق الاستثمارات الخاصة على العاصمة. وإذا كان هناك توقع كبير بحدوث تأثير اقتصادي ملموس وإيجابي من الموارد الطبيعية في بحر تيمور، فإن عدم اليقين حول درجة هذا التأثير ما زالت تتطلب نظرة حذرة، وما زالت تتطلب عدم المبالغة في الاعتماد على هذا القطاع عند التخطيط الاقتصادي.

٤٤ - إن تخفيض موظفي الأمم المتحدة وإنفاقها سيكون له بلا شك تأثير معاكس على النمو، وربما احتاج الأمر إلى جهود خاصة، بما في ذلك ما يتعلق منها بمبادرات الحد من الفقر والإصلاحات الهيكلية، لمواجهة أي انخفاض مفاجئ في الطلب على العمل والإنفاق الاستهلاكي المضطرب لوجود إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية. وكانت الحكومة الانتقالية قد شكلت في آب/أغسطس ٢٠٠١ فريقاً عاملاً يتكون من الحكومة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والمؤسسات المالية الدولية، لتقدير حجم وتوقيت الانسحاب الدولي من تيمور الشرقية والتأثير الاقتصادي والاجتماعي لذلك؛ ومن المتوقع أن يضع فريق الخبراء صيغة تقريره الأخير في تشرين الثاني/نوفمبر، بما في ذلك اقتراح خيارات السياسات لتخفيف هذا التأثير.

٤٥ - وبالإضافة إلى أوجه الخلل المؤقتة المرتبطة بالوجود الدولي، فلا بد من مواجهة عدد من العقبات الهيكلية التي يحتمل أن تحول دون النمو المستدام في المستقبل. ومن أهم هذه العقبات التشريعات الخاصة بحقوق الملكية وأراضي وضع اليد، وكذلك إطار تجاري وتنظيمي سليم. وسوف يحتاج التقدم في هذه المجالات الفنية إلى البحث عن خبرات دولية لإعطاء صناع السياسات التيموريين الخيارات المناسبة.

نتائج. وقد حدث تقدم كبير في العمل من أجل تشكيل هذه اللجنة. وسيكون أغلب أعضائها من تيمور الشرقية، يعاونهم وحدة دولية للمساعدة الفنية، وتمول من المساهمات الطوعية، التي لم تصل حتى الآن إلى الرقم المستهدف.

ثالثاً - التنمية الاقتصادية والاجتماعية

٤١ - حدث تقدم ملموس في مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في تيمور الشرقية أثناء الفترة الانتقالية. فلهيكل الإدارية التي وضعتها إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية ساعدت مجموعة من الشركاء في مجالات التنمية والمجالات الإنسانية، والدول الأعضاء والمنظمات الدولية، على تنفيذ مجموعة كبيرة من الأنشطة التعاونية من أجل الإنعاش والتنمية في مختلف أنحاء تيمور الشرقية. وسوف يكون التوجيه الواعي المستمر للأموال الطوعية المحدودة وغير الملزم بها أمراً حاسماً في إنعاش القطاعين الاقتصادي والاجتماعي في تيمور الشرقية والحد من الفقر هناك.

ألف - الاقتصاد

٤٢ - لن تتوافر بيانات دقيقة عن الانتعاش الاقتصادي بشكل عام وتركيبته القطاعية إلا بعد الانتهاء من الحسابات القطرية وممارسات الدراسة الاستقصائية الأسرية في أوائل عام ٢٠٠٢. وتشير تقديرات الاقتصاد الكلي الأولية إلى استمرار التضخم بمعدلات منخفضة واستمرار النمو وفقاً لتقديرات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، وذلك بالرغم من القاعدة الاقتصادية الضعيفة حالياً.

٤٣ - ويقوم إنعاش الإنتاج المحلي الإجمالي على التوسع في الإنفاق الحكومي، وارتفاع الطلب على الخدمات في ديلي، واستمرار الانتعاش الزراعي. ولكن الانتعاش في المناطق الريفية كان أبطأ منه في المناطق الحضرية، بالإضافة إلى ما يواجهه من صعوبات بسبب سوء شبكة النقل وفقدان

باء - تخطيط التنمية

٤٦ - ستتولى لجنة التخطيط التي شُكلت مؤخرا في إطار Etpa، إعداد خطة متوسطة الأجل للإنفاق، للمساعدة في ضمان الاستمرارية المالية، مع التركيز على الحد من الفقر. وستكفل اللجنة الاستشارية للمجتمع المدني المعنية بالتنمية بمشاركة سكان تيمور الشرقية. وبالإضافة إلى المشاورات على المستوى القطري، فسوف تقوم كل مصلحة حكومية بإعداد تقارير عن أوضاع القطاعات. وسوف تشكل هذه المبادرات الأساس لخطة إنمائية وطنية. وإلى أن يتم ذلك، ستظل الفترة الانتقالية ترصد بواسطة المؤشرات الرئيسية التي عُرضت على مجلس الأمن في آخر تقرير مرحلي لي (S/2001/719). ويجري الآن إعداد تقرير عن مدى التقدم في ربع السنة المنتهي في ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، في ETPA.

جيم - الزراعة

٤٧ - ما زالت الأغلبية العظمى من سكان تيمور الشرقية تعتمد في حياتها اعتمادا كبيرا على الزراعة الكفافية. وما زالت إدارة الشؤون الزراعية تركز بصورة ملموسة على زيادة إنتاج المحاصيل. وقد استكملت دراسات جدوى ودراسات هندسية عن ١٤ شبكة ري معطلة بدرجات متفاوتة، في الوقت الذي يتلقى فيه الموظفون المدنيون من تيمور الشرقية دورات تدريبية شاملة وفرتها لهم الجهات المانحة. وما زال المزارعون يعتمدون على الإدارة في الحصول على الأسمدة انتظارا لموسم الزراعة المطير في تشرين الثاني/نوفمبر. كما تُبذل الجهود لإصدار شهادات بأن الإنتاج الزراعي تم بطرق عضوية، وعلى الأخص بالنسبة للبن. وهناك خطة استراتيجية لتنمية قطاع مصاد الأسماك توضع الآن، في الوقت الذي تُبذل فيه مساعٍ للحصول على تبرعات إضافية من الجهات المانحة لدعم تنفيذ هذه الخطة ماديا وفنيا.

دال - البنية الأساسية

٤٨ - وهناك عدد من قطاعات البنية الأساسية حقق تقدما كبيرا في التخطيط من أجل عمليات مستدامة بعد إعلان الاستقلال، ولكن هناك قطاعات أخرى تواجه مشكلات كبيرة سواء في ملاءمة برامجها مع التمويل المتاح، أو في تحديد مصادر إضافية للتمويل من الميزانيات التي قدمتها الجهات المانحة والمعرضة بالفعل لضغوط شديدة. والدخل الذي تجمع بعض الإدارات المحصلة للإيرادات يدعو للتشجيع، ومع ذلك، فما زال هناك شيء من عدم اليقين فيما يتعلق بالقدرة على جمع الإيرادات في المدى الطويل.

٤٩ - وفي قطاع النقل، ورغم أن الطرق الضرورية قد تمت صيانتها وأعيد فتحها بسرعة بعد إغلاقها، فإن الأمطار والاستعمال الكثيف (عما في ذلك من جانب القوات العسكرية للأمم المتحدة) أسفرا عن التدهور المستمر في شبكة الطرق. وأصبحت الجهات المانحة تمويل الآن مستوى معين من إصلاح الطرق وصيانتها، لن تُكتب له الاستدامة من خلال ميزانية الحكومة في المدى المتوسط. وبالمثل، فإن المحافظة على المعايير الدولية للطيران المدني، تتطلب قدرا كبيرا من الدعم الفني المتخصص للغاية.

٥٠ - وسعيا وراء إيجاد حل طويل الأجل لمسألة الاتصالات الهامة في تيمور الشرقية، تقوم الحكومة الانتقالية الآن بطرح مناقصة تنافسية لمشروع إعادة إنشاء وتشغيل مرفق الاتصالات في تيمور الشرقية، بنظام البناء والتشغيل ونقل الملكية. وبالنسبة لمسألة قطاع الطاقة الهام، فإن هناك تحديات متواصلة بسبب صعوبة صيانة شبكة توليد الطاقة، سواء نتيجة الإهمال لوقت طويل أو نتيجة الأضرار والتخريب الذي حدث في أيلول/سبتمبر ١٩٩٩.

هاء - التعليم

الإدارة الصحية المحلية التابع لتيemor الشرقية. وتم تعيين عدد ضئيل من الأخصائيين الأجانب في مستشفى ديلي الوطني، بعد تحويل إدارته من اللجنة الدولية للصليب الأحمر إلى الحكومة.

٥٤ - وانتهت الآن دورتان من أربع دورات تدريب لمدربات القابلات على عمليات الولادة النظيفة والآمنة. كما عُقدت حلقات عمل عن معايير عمليات الولادة وعن التغذية للمشرفين المحليين. وعُقدت أول حلقات تدريب على الإدارة المتكاملة لأمراض الأطفال، وأُعدت مبادئ توجيهية عن اكتشاف أعراض الأمراض الجنسية المعدية. وأُبرمت عقود لإنشاء ٢٢ مركزاً صحياً محلياً، وحدث تقدم ملموس في بناء مخزن طبي مركزي.

رابعا - البعثة الخلف

ألف - الانتقال إلى البعثة الخلف

٥٥ - خلال الشهور التي تسبق استقلال تيمور الشرقية، ستعمل إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية على تكييف حجمها وتكوينها لكي تستطيع تلبية الاحتياجات الراهنة، ولكي تتمكن من الانتقال بشكل سلس ومباشر إلى أداء الدور الذي تطلبه منها الأمم المتحدة في فترة ما بعد الاستقلال.

٥٦ - ورهنا باستمرار ظروف الأمن المستقرة السائدة في تيمور الشرقية، ستبدأ في تشرين الثاني/نوفمبر عملية تخفيض حجم العنصر العسكري في إدارة الأمم المتحدة المشار إليه في تقرير السابقي. ويتكوّن العنصر العسكري المصرح به لإدارة الأمم المتحدة من ٨ ٩٥٠ فرداً ويتألف اليوم من ٧ ٩٤٧ فرداً. وتنص الخطة على تخفيض القوة إلى حوالي ٥ ٠٠٠ فرد عند الاستقلال. وسيتم إجراء تخفيضات مقابلة في الوحدات العسكرية والهندسية والطبية ووحدات الطيران والدعم. كما سيتم تحقيق ذلك عن طريق وضع جدول

٥١ - حدث تقدم كبير في قطاع التعليم. ومع ذلك فإن شدة الضرر الذي لحق بالمرافق التعليمية، يتطلب مواصلة دعم برامج التنمية الدولية حتى بعد الاستقلال بوقت طويل لإصلاح البنية الأساسية، ومواجهة الزيادة السريعة في السكان، والزيادة في معدلات القيد في المدارس.

٥٢ - استلزم الأمر مستويات كبيرة من المساعدات الخارجية لدعم السنة الدراسية النظامية الأولى تحت الإدارة الانتقالية، وسيظل هذا الدعم يلعب دوراً حيوياً في السنة الدراسية الجديدة التي بدأت لتوها. ومن أجل مواجهة الزيادة المتوقعة في معدلات القيد بالمدارس، يجري الآن تعيين ١ ٠٠٠ مدرس إضافي. وقد تم تسليم جميع الكتب الدراسية والأثاث المدرسي طبقاً لمشروع الاستعدادات المدرسية العاجلة، ويجري الآن توزيع هذه الكتب والأثاث على المدارس، في الوقت الذي تم فيه إصلاح ما يقرب من ٣٧٠ ٢ فصلاً دراسياً (أي ٨٦ في المائة من الفصول الدراسية). بمقتضى هذا المشروع. وبالإضافة إلى ذلك، فقد انتهى العمل في دراسة استقصائية لرسم خريطة شاملة للمدارس، ويجري الآن بناء ٥ مدارس نمطية.

واو - الصحة

٥٣ - وفي قطاع الصحة، ما زال هناك تقدم من منظور القطاع ككل لاستعادة فرص الحصول على الخدمات الأساسية، ووضع السياسات والنظم والموارد البشرية اللازمة لنظام صحي مستدام. وهناك تحول مستمر باتجاه تسليم الإدارة إلى تيمور الشرقية. فقد تسلم ٧١٩ موظفاً صحياً من مواطني تيمور الشرقية وظائفهم على المستويين القطري والمحلي، بالإضافة إلى ٦٣٠ آخرين يجري إعدادهم. وهناك خطة توضع الآن لضمان التحويل الكامل لإدارة الخدمات الصحية المحلية من المنظمات الدولية غير الحكومية إلى أفرقة

وبرامجها. وكما جاء في تقرير سابق (انظر S/2001/719)، الفقرتان ٥٣ و ٥٤) يجري التخطيط لتأمين هذا الوجود في الميدان، بدعم من فرقة عمل متكاملة تابعة للبعثة في نيويورك، وباعتماد على المشاركة مع أصحاب الشأن الرئيسيين.

٦٠ - تتيح هذه الخطة وجود بعثة متكاملة لحفظ السلام برئاسة ممثل خاص عن الأمين العام، تتألف من عنصر عسكري، وعنصر للشرطة المدنية، وعنصر مدني صغير بما في ذلك خبراء يقدمون المساعدة الحاسمة لإدارة تيمور الشرقية الناشئة. والعنصر الأخير سيكون أساسيا للسماح للحكومة بتأدية مهامها في فترة ما بعد الاستقلال مباشرة.

٦١ - والتركيز الرئيسي على البعثة الخلف سيتمثل في ضمان أمن تيمور الشرقية وبقاء واستقرار هياكل حكومتها بحيث تستطيع إدارة الأمم المتحدة الانتقالية من استكمال ولايتها التي كلفها بها مجلس الأمن. وستستند البعثة إلى مبدأ وجوب نقل المسؤولية التشغيلية بصورة كاملة إلى سلطات تيمور الشرقية في أقرب وقت ممكن. وعليه، ينتظر مواصلة تقييم الإدارة الانتقالية وتصغير حجمها خلال فترة تدوم سنتين، تبدأ بعد الاستقلال.

العنصر العسكري

٦٢ - سيتألف العنصر العسكري، كما ورد أعلاه، عند الاستقلال، من حوالي ٥ ٠٠٠ من الأفراد العسكريين من بينهم ١٢٠ مراقبا عسكريا. وستظل هناك في القطاع الغربي مجموعة مؤلفة من كتيبتين ومقر قطاعي. وسيحتفظ ديب أويكوسي بمجموعة مؤلفة من كتيبة واحدة، كما سيتم تخفيض عدد الكتائب في القطاعين الغربي والشرقي إلى كتيبة متنقلة واحدة في كل منهما. وسيتم إجراء مزيد من التخفيضات القطاعية خلال فترة البعثة الخلف، رهنا

لمناوبة القوات. وبالمثل ينتظر من عنصر الشرطة المدنية الذي يتألف في الوقت الراهن ٦٤٠ فرداً أن يُخفَّض عدده إلى ٢٥٠ فرداً عند الاستقلال.

٥٧ - ويتم أيضا تنفيذ الخطة المعروضة في تموز/يوليه لتخفيض عدد موظفي الإدارة العامة لتيمور الشرقية (سابقاً الإدارة الانتقالية لتيمور الشرقية) الممولين من الأنصبة المقررة. وبحلول نهاية شهر تموز/يوليه، كان يعمل في الإدارة العامة ٥٥٢ موظفا دوليا و ٦٠٦ متطوعين من متطوعي الأمم المتحدة. وبحلول نهاية شهر أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، حققت إدارة الأمم المتحدة الهدف الذي كان من المقرر تحقيقه في تشرين الأول/أكتوبر وهو تخفيض عدد المدنيين العاملين بنسبة ٣٥ في المائة؛ ويتوقع الانتهاء من تنفيذ الخطط الرامية إلى إجراء تخفيضات إجمالية نسبتها ٧٥ في المائة بحلول نهاية الفترة الانتقالية. ويتم إجراء هذه التخفيضات على مراحل للحد إلى أقصى حد من الآثار السلبية التي يمكن أن تترتب على تقديم الخدمات الحكومية الأساسية وعلى الاقتصاد المحلي، والتأكد من تقدم عملية إنشاء إدارة مستقرة.

٥٨ - ورهنا بعدم الإخلال بالمناقشات حول الجمعية التأسيسية، يحتمل أن يوصي الدستور بعقد انتخابات رئاسية قبل الاستقلال. وفي هذه الحالة، ستكون هناك حاجة إلى موارد إضافية لكي تستطيع إدارة الأمم المتحدة الانتقالية تنظيم الانتخابات بنجاح.

باء - خطة البعثة الخلف

٥٩ - طلب مجلس الأمن في قراره ١٣٣٨ (٢٠٠١) تقديم توصيات مفصلة لتأمين وجود دولي كبير في تيمور الشرقية بعد الاستقلال، بالتشاور مع شعب تيمور الشرقية، وبالتنسيق مع سائر الجهات الفاعلة الدولية والثنائية المعنية، لا سيما المؤسسات المالية الدولية، وصناديق الأمم المتحدة

تقدم الخدمات المطلوبة منها وأصبحت مؤسسة تتسم بالمصداقية، وتخضع للمساءلة، ويمكن وصفها بأنها قوة محترفة. وبلاستناد إلى الدروس المستخلصة من العمليات، فإن الهدف الرئيسي لعنصر الشرطة في البعثة الخلف هو تعزيز قدرة ونزاهة دائرة شرطة تيمور الشرقية وأفرادها.

٦٧ - وسيقود مفوض دولي للشرطة عنصر الشرطة المدنية، وسيواصل المفوض تأدية دور مزدوج يتمثل في القيام بمهام الشرطة وفي دعم تطوير دائرة شرطة تيمور الشرقية. واستناداً إلى جدول التدريبات الراهنة، تتوقع إدارة الأمم المتحدة الانتقالية أن يكون ١ ٥٠٠ شرطي تابع لدائرة شرطة تيمور الشرقية جاهزين للعمل بحلول ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢.

٦٨ - وبينما كان ينتظر أن تتألف دائرة شرطة تيمور الشرقية في نهاية المطاف من قوة تضم ٣ ٠٠٠ شرطي، يحتفل أن يتم تخفيض هذا العدد، ويعتمد ذلك على المشاورات الجارية مع حكومة تيمور الشرقية الجديدة والقرارات التي ستتخذها. وسيسمح ذلك في المقابل بإجراء تخفيضات داخل عنصر الشرطة المدنية التابعة للأمم المتحدة. وبالإضافة إلى ذلك، يتوقع أن يتم إجراء تخفيضات في عنصر الشرطة المدنية طيلة فترة البعثة الخلف في الوقت الذي تكتسب فيه دائرة شرطة تيمور الشرقية القدرة على تولى المسؤولية التنفيذية الكاملة.

٦٩ - وستتحول الخبرة اللازمة لأفراد الشرطة المدنية من المهارات الأساسية المطلوبة للقيام بالدوريات والتركيز التكتيكي إلى المهارات اللازمة لعمليات الرصد والإدارة والتنظيم. وإن إيجاد أفراد مؤهلين في الشرطة المدنية الدولية وخبراء إداريين مدنيين أمر حاسم لتحقيق هدف البعثة. وليس لشرطة تيمور الشرقية إلا هياكل أساسية بدائية، كما أنها تفتقر إلى الإطار اللوجستي والإداري، ولا تزال تعتمد

بالتقييمات الأمنية الجارية، وبالتقدم المحرز في تطوير جيش الدفاع عن تيمور الشرقية.

٦٣ - ويسمح هيكل العنصر العسكري المعاد تشكيله بوجود قوة قادرة على التحرك السريع للتصدي للتهديدات الخارجية المحتملة، والاحتفاظ في نفس الوقت ببعض المرونة لكفالة الأمن الداخلي. ومهمة العنصر العسكري للبعثة الخلف في فترة ما بعد إدارة الأمم المتحدة الانتقالية تتمثل في المساعدة على المحافظة على بيئة آمنة في تيمور الشرقية بالتعاون مع جيش الدفاع عن تيمور الشرقية والشرطة المدنية للأمم المتحدة ودائرة شرطة تيمور الشرقية.

٦٤ - أما في مناطق الحدود، فستستمر القوة في اتخاذ التدابير اللازمة لردع المجموعات المسلحة غير القانونية وتوفير الأمن، إلى أن يكتمل جيش الدفاع عن تيمور الشرقية. وستوفر القوة مباشرة الأمن لموظفي الأمم المتحدة وممتلكاتها. وسيؤدي المراقبون العسكريون التابعون للبعثة دوراً رئيسياً في المحافظة على الاتصال مع كل من القوات المسلحة الإندونيسية وجيش الدفاع عن تيمور الشرقية.

٦٥ - وفيما يتعلق بتطوير جيش الدفاع عن تيمور الشرقية، ينتظر أن يتم تجهيز كتيبة واحدة بعد استكمال التدريبات الأولية لتقوم بالمهام التشغيلية في القطاع الشرقي في حزيران/يونيه ٢٠٠٢. وسوف تكون هناك كتيبة ثانية جاهزة بحلول نهاية عام ٢٠٠٣. غير أنه يمكن تقصير مدة تجهيز جيش الدفاع عن تيمور الشرقية، رهناً بتوفير تبرعات كافية للاستثمارات الرأسمالية. ويتوقع أن تتولى تيمور الشرقية المسؤولية الكاملة عن ترتيبات دفاعها بحلول منتصف عام ٢٠٠٤.

عنصر الشرطة المدنية

٦٦ - ستواصل الأمم المتحدة القيام بمهام الشرطة إلى أن يتم التأكد من أن دائرة شرطة تيمور الشرقية تستطيع أن

العنصر المدني

٧٣ - وكما هو الشأن في جميع بعثات حفظ السلام، سيشمل العنصر المدني ما يلزم من موظفين فنيين لدعم ممثلي الخاص. وسيكون ثمة أيضا في هذا العنصر حضور لحقوق الإنسان في كل من ديلي والمقاطعات فضلا عن وحدة للجرائم الجسيمة، ووجود محدود في إندونيسيا لأغراض التنسيق. وأرى أنه ينبغي مواصلة تمويل الوظائف التابعة لوحدة الجرائم الجسيمة، من الاشتراكات المقررة، للمساعدة بذلك على تنفيذ المهام المتعلقة بجلب المسؤولين عن الجرائم الجسيمة التي ارتكبت في عام ١٩٩٩ لمحاكمتهم. وهذا ما يستجيب للأولويات التي وضعها مجلس الأمن في قراره ١٣١٩ (٢٠٠٠) وما يتسق أيضا مع التوصيات الواردة في تقرير الفريق المعني بعمليات الأمم المتحدة للسلام والتي شددت على ضرورة أن يأذن مجلس الأمن بالموارد الكافية "حيثما تقتضي ذلك العدالة والمصالحة ومكافحة الإفلات من العقاب" (A/55/905-S/2000/809، الفقرة ٣٩). وينبغي أن لا ينقطع التقدم المحرز في هذا المجال وألا تنقطع معه صلته الجوهرية بعملية المصالحة. وبالرغم من أنه في حين أن من إجراء معظم التحقيقات في أواسط عام ٢٠٠٢، فإن المحاكمات ستطلب سنة أخرى.

٧٤ - وبالإضافة إلى ذلك، ستكون هناك حاجة إلى مساعدة مدنية خارجية في مجال الخدمة المدنية لدعم استمرار عمل الإدارة الجديدة. وتبذل مساع لتأخذ ترتيبات للحصول على موظفين يعملون على أساس طوعي أو وفقا لاتفاق ثنائي بغية سد هذه الحاجة بالقدر الممكن. وأجريت كذلك مشاورات مع وكالات الأمم المتحدة للتحقق من نوع المساعدة التي تستطيع توفيرها في هذا الوقت. غير أنه ثبت بالتجربة أن هذه الموارد قد تأتي متأخرة أو قد لا تأتي بالمرّة إذ تتغير أولويات المانحين وتنشأ مقتضيات جديدة. فالتبرعات هي أصلا ضئيلة إلى أبعد حد في تيمور الشرقية وحتى

اعتمادا كاملا تقريبا على موارد إدارة الأمم المتحدة الانتقالية لأغراض النقل والاتصالات والإدارة. وإذ يتضاءل وجود إدارة الأمم المتحدة الانتقالية، سيتعين توفير موارد إضافية لا يمكن أخذها من إدارة الأمم المتحدة ولكن من الجهات المانحة الثنائية والمتعددة الأطراف لكي تستطيع دائرة شرطة تيمور الشرقية مواصلة عملها.

٧٥ - والمهدف النهائي لعنصر الشرطة المدنية هو الإقرار بأن كل أفراد شرطة تيمور الشرقية يستطيعون القيام بعملهم واعتماد الهياكل المؤسسية التابعة للشرطة في الميدان وعلى المستوى الوطني.

٧٦ - وبما أن الخطط الاستراتيجية والتنفيذية للبعثة الجديدة ستعتمد إلى حد كبير على الإعداد الناجح لجيش دفاع تيمور الشرقية ولدائرة شرطة تيمور الشرقية لكي يتوليا مسؤولية الأمن الخارجي الداخلي في تيمور الشرقية على التوالي، من الأساسي للغاية أن يتم تمويل هاتين المنطمتين تمويلًا كافياً وأن تقوموا بعمليةهما بالاعتماد على ميزانية الإدارة الجديدة. وأناشد الدول الأعضاء أن تقوم بدعم برنامج رأسمالي لتجهيز هاتين المنطمتين دعما كافيا مستداما.

٧٧ - إن وجود شرطة مدنية تابعة للأمم المتحدة تقوم بمهام إنفاذ القانون في تيمور الشرقية المستقلة ترتيب لم يسبق له مثيل يتطلب نظرة متأنية في مجال الإدارة وترتيبات الرقابة. وواضح أن هذه المسؤولية ينبغي أن تظل من اختصاص ممثلي الخاص. وسيركز رئيس شرطة تيمور الشرقية على تطوير قوة الشرطة الوطنية، كما سيتولى المسؤولية الإدارية عن أفرادها ولكنه لن يتحمل مسؤولية القيادة التشغيلية إلا بعد أن تنقل إليه الأمم المتحدة السلطة التنفيذية. وسوف يتم وضع الصيغة النهائية للترتيبات المقترحة بالتشاور مع حكومة تيمور الشرقية وسترد هذه الترتيبات في تقرير القادام إلى مجلس الأمن.

مجالات التنظيم والإدارة والإيرادات والسياسة الضريبية والجمارك وخدمات الخزنة والميزنة ومراجعة الحسابات. ذلك أن قدرة تيمور الشرقية في قطاع المالية مواتية، ومن الأهمية بمكان لضمان استمرار حكومتها في المستقبل أن يكون هناك نظام مستقر للإدارة المالية، وكفالة استخدام أموال المانحين على نحو يتسم بالكفاءة. وسيعمل عدد من الخبراء خارج المكتب المركزي للمدفوعات وسيغطون مجالات التنظيم والإشراف والمحاسبة والاقتصاد، وتولي شأن الخزنة الحديدية والتسويات وإدارة الشبكات والإدارة العامة.

٧٨ - وعلى نحو ما أوضحته في بداية هذا التقرير، يفتقر جهاز العدالة في تيمور الشرقية إلى رجال قانون ذوي خبرة، ويجب زيادة تعزيز الهياكل الأساسية للمحاكم. وفي قطاع العدالة، ستشمل البعثة الجديدة قضاة لمحكمة الاستئناف وقضاة لهيئات المحلفين وإداريي محاكم ومدعين عامين، فضلا عن مستشارين ومدرّبين وموظفي السجون.

٧٩ - وستركز الوظائف الأخرى التي سيضطلع بها ضمن العنصر المدني من البعثة الجديدة، على تعزيز الإدارة الداخلية (في مجالات كإدارة الموارد البشرية والمحفوظات وإدارة المقاطعات)، وقطاع الهياكل الأساسية (كالطيران المدني والنقل البحري فضلا عن المسائل المتعلقة بالأراضي والممتلكات). وستولى الخبراء أيضا بناء القدرات في شؤون التنظيم والمشتريات والإمدادات وجرد الموجودات في المجال الحاسم، مجال الخدمات المركزية، حيث قد يترتب على أي فشل فيه تصدع جوانب أخرى من جهاز الحكومة. وسيقدمون أيضا المساعدة في تحرير الوثائق التشريعية لضمان الامتثال للصوصك الدولية لحقوق الإنسان. وأخيرا، سيطلب إلى المستشارين الخبراء أن يساعدوا الدولة الجديدة على وضع قاعدة بيانات ديمغرافية، وتصريف شؤون الخارجية وصياغة

الصندوقين الائتمانيين الأساسيين لم يستوفيا الموارد الكاملة بينما تعاني وكالات الأمم المتحدة من صعوبات مالية جمة.

٧٥ - وقد أوضحت في تقريرى السابق أن الموظفين من الفئة الفنية سيتعين بقاءهم ضمن البعثة التي ستخلف البعثة القديمة ليقدموا المساعدة المدنية الأساسية للحكومة الجديدة في تيمور سواء في مجال التدريب، أو لمواصلة تصريف الشؤون الإدارية اليومية. وقد بذل جهد مكثف في عملية التخطيط التي لا تزال جارية. وقد شمل هذا إجراء مشاورات متعمقة مع الأطراف المعنية في البلد باعتبار أن تنفيذ الخطة بنجاح، يتطلب من أصحاب المصلحة إلماما واضحا بمستوى ونوع المساعدة المتعين تقديمها. ولا تزال الاحتياجات المطلوبة في الميدان محل تحليل يشمل تدقيقا يقوم به برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشأن ما يلزم من مهارات، سينتهي من إنجازها في الأسابيع المقبلة.

٧٦ - وبالرغم من أنه لا يزال يتعين إدخال بعض التحسينات على التخطيطات الجارية، حددت الأمم المتحدة قرابة ١٠٠ وظيفة أساسية لا توجد لها خبرات محلية ولكنها وظائف لا بد منها لاستقرار الحكومة وأدائها لمهامها على نحو سليم، ولذا، تتطلب هذه الوظائف الأساسية أن يتم تمويلها على نحو مضمون لفترة قصيرة بعد الاستقلال ريثما يستكمل تنفيذ ولاية مجلس الأمن، وكفالة ألا تضيق الاستثمارات التي وظفت حتى الآن. ويراد بهذه المناصب أن تكون وظائف لتقديم النصح (المشورة والتدريب)، وأن يكون الثلث الآخر لأداء وظائف لتقديم الخدمات مباشرة. وهي ستغطي بصورة أساسية قطاعات المالية العامة، والأعمال المصرفية، والعدالة والهياكل الأساسية فضلا عما يتطلبه عمل الحكومة من خدمات مركزية لفائدة الجميع.

٧٧ - وسيذهب نصف هذه المناصب تقريبا إلى القطاع المالي، وسيعمل معظم الموظفين المعنيين في وزارة المالية، في

لاحقة بعد الانتهاء من وضع الصيغة النهائية للتوصيات المتعلقة بإنشاء هذه البعثة الجديدة.

٨٢ - وقد وصلت حتى ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، قيمة ما لم يسدد بعد إلى الحساب الخاص لبعثة الأمم المتحدة في تيمور الشرقية من اشتراكات للفترة الممتدة منذ إنشاء هذه البعثة في ١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩، إلى ٣٩٥,٦ مليون دولار. ويبلغ إجمالي الاشتراكات المقررة التي لم تسدد بعد بالنسبة لجميع عمليات حفظ السلام ٣ ٢٨١,٦ مليون دولار.

سادسا - الملاحظات والتوصيات

٨٣ - ينبغي التذكير لدى النظر في احتياجات البعثة التي ستخلف بعثة الأمم المتحدة للإدارة الانتقالية أن بعثة الأمم المتحدة للإدارة الانتقالية بدأت ولايتها منذ عامين بعد أن دمرت الهياكل الأساسية وجميع المؤسسات الحكومية في تيمور الشرقية تدميرا كاملا. وكانت قاعدة الموارد البشرية المتاحة في تيمور الشرقية محدودة بسبب سنوات من قلة فرص العمل والتدريب الشحيحة زاد من ندرتها هروب الكثيرين من موظفي إدارة الخدمة المدنية. وفي ظل هذه الظروف، كانت الولاية الصادرة بموجب قرار مجلس الأمن ١٢٧٢ (١٩٩٩) القاضي بإقامة إدارة مدنية وطنية وتقديم المساعدة في تطوير الخدمات المدنية والاجتماعية ودعم القدرة على الحكم الذاتي، ولاية واسعة النطاق بشكل غير مسبوق.

٨٤ - وفي تقرير قدمته مؤخرا إلى مجلس الأمن، بعنوان "لا انسحاب بدون استراتيجية: صنع القرار في مجلس الأمن وإنهاء عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام أو تحويلها" (S/2001/394)، أشرت إلى أهمية جني ثمار منجزات عمليات حفظ السلام. وأوردت أيضا الأفكار المحددة التالية بشأن تيمور الشرقية:

السياسات الاقتصادية والتنسيق مع المانحين، ودعم ما تتخذه الهيئات الدستورية من قرارات.

٨٥ - ولما كانت ولاية بعثة الأمم المتحدة في تيمور ولاية واسعة النطاق بشكل غير مسبوق، ونظرا لضرورة بناء الإدارة من العدم، فإنه سيتعين بلا أدنى شك، تقديم مساعدة خارجية أخرى عدا المساعدة الأساسية المذكورة، لتأمين توسيع نطاق الخدمات التي تقدمها الحكومة. وقد أعدت الإدارة الانتقالية، بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، إطارا عاما في مجال الحكم وإدارة القطاع العام، وتحديد المجالات ذات الأولوية على المدى القصير والمتوسط والبعيد هو ما سيتطلب تبرعات لتمويله. وبالإضافة إلى الوظائف الأساسية التي نوقشت أعلاه، تم في أعقاب مناقشات أجريت مع أعضاء الحكومة ورؤساء الشعب في الإدارة الانتقالية، تحديد قرابة ١٣٥ وظيفة اعتبرت أنها وظائف تؤدي دورا أساسيا في إضفاء الفعالية على عمل الدولة الجديدة. وإني أناشد المانحين الإسهام بسخاء في تلبية هذه الاحتياجات.

خامسا - المسائل المالية

٨١ - وعلى النحو المبين في تقريرتي السابق (S/2001/719)، أذنت لي الجمعية العامة، في قرارها ٢٢٨/٥٥ بء، المؤرخ ١٤ حزيران/يونيه ٢٠٠١، بالدخول في التزامات بمبلغ لا يتجاوز إجماليه ٢٨٢ مليون دولار للفترة من ١ تموز/يوليه إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر، لتلبية احتياجات الإدارة الانتقالية في هذه الفترة. وتوجد الميزانية المقترحة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠١ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٢ حاليا قيد الإعداد، وستنظر فيها الجمعية العامة في المرحلة العادية من دورتها السادسة والخمسين. وستقدم الآثار المالية الناشئة عن البعثة التي ستخلف بعثة الأمم المتحدة في تيمور الشرقية في مرحلة

بمشاورات مع ممثلي الشخصي والجمعية التأسيسية التي تنظر حاليا في هذه المسألة. وستنشأ البعثة الجديدة في ذلك التاريخ وستمدد ولاية بعثة الأمم المتحدة للإدارة الانتقالية في تيمور في ضوء ذلك التاريخ.

٨٧ - وغني عن القول أن مسؤولية إقامة دولة قابلة للاستمرار في تيمور الشرقية، إنما تقع بين أيدي سكانها. وقد أثبت أبناء تيمور الشرقية عمق التزامهم بهذه المهمة بما أثبتوه من قدرة على أعمال الخيال وتقديم التضحيات وما أثبتوه من تصميم. وأحث مجلس الأمن على كفالة إرساء هذه الأسس على نحو صلب وتعزيز المساهمة الكبيرة التي قدمها حتى الآن لهذا العمل التاريخي.

”الشرط الأساسي في حالة تيمور الشرقية هو ضمان ألا يتسبب عدم إيلاء المجتمع الدولي العناية الكافية بالدولة الجديدة وعدم دعمه لها إلى تبديد التضحيات الهائلة لأبناء تيمور الشرقية والاستثمارات الكبيرة التي وظفها فيها المجتمع الدولي والتعاون اللازم الذي أبدته الأطراف لإنجاح عملية الانتقال إلى الاستقلال. ومن الأهمية بمكان أن يتم في الوقت ذاته، العمل من أجل إحلال إطار لمساعدة إنمائية عادية بأسرع ما تسمح به روح المسؤولية.“ (نفس المرجع، الفقرة ٤٣).

ووافق رئيس مجلس الأمن في مذكرة (A/2001/905)، أعدت رداً على تقريره على أن المعيار الرئيسي الذي يقرر المجلس في ضوءه تخفيض عملية من عمليات حفظ السلام أو سحبها يتمثل في إنجازها لولايتها بنجاح. وتعهد أعضاء المجلس أيضاً بأن ينظروا فيما حددته في تقريره من مسائل وشواغل تتصل بهذا الموضوع.

٨٥ - وهذا هو السياق الذي قدمت فيه إلى مجلس الأمن المقترحات الواردة في الجزء الرابع أعلاه لينظر فيها ويوافق عليها. ولما كانت خطة البعثة الجديدة حريصة على الاعتماد على ”إطار لمساعدة إنمائية عادية“ حيث أمكن، فقد تضمنت مهامها أساسية لا بد منها للمحافظة على التقدم الذي تحقق حتى الآن. ومن الأهمية بمكان أن تدعم هذه المساهمة بترتيبات متعددة الأطراف وأخرى ثنائية.

٨٦ - وعلى النحو المبين أعلاه (الفقرتان ٦١ و ٧٦)، سيضطلع بهذه المهام الأساسية موظفون دوليون لمدة سنتين أو أقل بعد الاستقلال، إذ ستنتقل المسؤوليات تدريجياً إلى أبناء تيمور الشرقية خلال هذه الفترة. وأعتزم في هذا الصدد أن أوجه رسالة إلى رئيس مجلس الأمن أوصي فيها بتاريخ للإعلان عن استقلال تيمور الشرقية، وذلك بعد أن أقوم

